

تونس في 23 ديسمبر 2019

## تقرير حول فعاليات الدورة العادية الثانية لبرلمان الطفل

للمدة النيابية (2019 - 2020)،

23 ديسمبر 2019، برحاب مجلس نواب الشعب (المبنى الفرعي)

انعقدت يوم الاثنين 23 ديسمبر 2019 في الساعة العاشرة ونصف صباحا الدورة العادية الثانية لبرلمان الطفل لسنة 2019 برحاب مجلس نواب الشعب (المبنى الفرعي) والتي التأمّت تحت عنوان "مناصرة برلمان الطفل لتعزيز حماية الطفل" وذلك بحضور كل من النائبة الأولى لرئيس مجلس نواب الشعب، السيدة سميرة الشواشي، والسيدة هاجر الشريف، المديرية العامة لمرصد الإعلام والتكوين والتوثيق والدراسات حول حماية حقوق الطفل وعدد من النواب من ممثلي اللجان المعنية بالحقوق والحريات والشباب والطفولة.

افتتحت الجلسة في حدود الساعة العاشرة ونصف صباحا من قبل، السيدة هاجر الشريف، المديرية العامة للمرصد مرحبة بالحضور وبكافة الأطفال البرلمانيين ومرافقيهم، مبرزة خصوصية هذه الدورة في طريقة التحوار وطرح الموضوعات التي تم إعدادها في شكل ورقات سياسية التي عمل الأطفال البرلمانيون على إنجازها إثر الورشات التكوينية التي أعدها المرصد بمركز الاصطياف والترفيه بالحمامات، والتي تلقوا من خلالها تكويننا ثريا مكنهم من صياغة تلك الورقات التي تضمنت جملة من المقترحات والحلول لموضوعات ومشاكل مختلفة ذات العلاقة بحقوق الطفل وحماية الطفولة.

وأضافت السيدة الشريف أن هذه الورقات السياسية ستمثل حافزا لمزيد استيعاب تصورات وأفكار الأطفال لتضمينها في مشاريع قوانين وفي ورقات عمل وبرامج جديدة.

كما بينت من جهتها أن هذه المنهجية الجديدة في مسألة الطرح والحوار البرلماني للأطفال تهدف بالأساس إلى مزيد إدماج مقاربة حقوق الطفل ضمن النصوص القانونية والبرامج والخطط لدعم قطاع الطفولة وتطويره.

ثم أحييت الكلمة إلى السيدة سميرة الشواشي النائب الأول لرئيس برلمان مجلس نواب الشعب التي ثمنت من خلالها تجربة برلمان الطفل والذي اعتبرته "منارة من منارات تونس"، مؤكدة على أن التواصل بين البرلمانيين الصغار والكبار هو تدعيما، لمبدأ التشاركية

وتكريسا لها. وأضافت أن برلمان الطفل يعتبر من أهم المؤسسات التي يجب أن يتفاعل معها مجلس نواب الشعب وكل المتدخلين في مجال الطفولة باعتبار حساسية هذا القطاع خاصة في ظل التهديدات التي تحيط بالطفل سواء داخل المؤسسة التربوية أو خارجها.

كما نوهت السيدة الشواشي بالجدية التي ميزت المسار الانتخابي لبرلمان الطفل التي كانت قد أشرفت على جانب منه. واعتبرت أن ما ستفرزه هذه الدورة البرلمانية من توصيات وقرارات سيكون لها الأثر الإيجابي في الحرص على تمثيل الطفولة والاستماع إلى مشاغلها في إطار التشاركية.

ثم انطلقت الجلسة البرلمانية في حدود الساعة العاشرة ونصف صباحا وذلك بعد وصول رئيس برلمان الطفل ونائبيه اللذين تحولوا إلى مجلس النواب لعقد لقاء خاص بالسيد "راشد الغنوشي"، رئيس مجلس نواب الشعب، حيث قدم رئيس برلمان الطفل تهانيه لرئيس مجلس نواب الشعب بمناسبة انتخابه، متمنيا له التوفيق في مهامه. كما استعرض أيضا جملة الأنشطة والملفات التي يسهر برلمان الطفل على مراجعتها، على غرار متابعة أعمال الاتفاقية الدولية لحقوق الطفل، والمساهمة في ترسيخ التربية الديمقراطية والتخلي بروح المواطنة ونشر ثقافة السلم والتسامح وخلق الحوار والتشاور بين الأطفال. هذا وقد رحب رئيس مجلس نواب الشعب بالأطفال البرلمانيين، وأثنى على جهود برلمان الطفل وجهود القائمين عليه، متمنيا لهم النجاح ومؤكدا على أن "الثورة الحقيقية لتونس تتمثل في الأجيال القادمة".

ومنها افتتحت الجلسة البرلمانية من قبل رئيس برلمان الطفل، مهيب الرزقي ونائبه الأول محمود حسين، ونائبه الثاني رحمة عويشاوي بتقديم خمس ورقات سياسية تولى عرضها رؤساء اللجان البرلمانية للأطفال وهي كالتالي:

- لجنة حماية الطفل،
- لجنة التشريعات والحقوق،
- لجنة التربية والثقافة والإعلام،
- لجنة الصحة والبيئة،
- لجنة المشاركة في الحياة العامة،

تم عرض الورقة السياسية الأولى من قبل النائبة أريج المناعي" عن ولاية الكاف والتي تطرقت فيها إلى جملة المخاطر والسلوكات التي تهدد الطفل في الوسط المدرسي والمحيط الخارجي داعية إلى ضرورة تشديد الرقابة واتخاذ إجراءات حمائية للحد من ظاهرة انتشار المخدرات ومراجعة العقوبات التي تجرم استهلاكها، مطالبة في ذات السياق بالعمل على بعث نوادي للتنظيف الصحي في المؤسسات التربوية وتوفير منشآت رياضية

وثقافية وشبابية وفضاءات للطفل والعائلة وتدعيمها بأخصائيين نفسانيين وتفعيل خلايا الإنصات في كل المؤسسات التربوية.

ثم عرضت النائبة زينة بن خذر رئيسة لجنة الصحة والبيئة ممثلة عن ولاية زغوان الورقة السياسية الثانية الخاصة بلجنة الصحة والبيئة والتي شددت من خلالها على ضرورة التسريع بتركيز هيئة التنمية المستدامة وحقوق الأجيال القادمة التي نص عليها الدستور في الفصل 129 والتي يقع استشارتها في مشاريع القوانين المتعلقة بالبيئة لحماية حقوق الأجيال القادمة في بيئة سليمة، مقترحة إدراج مادة التربية البيئية الرسمية والتكثيف من برامج التوعية حول مزار التلوث البيئي، وتحسين جودة وفاعلية جهاز الشرطة البيئية. وللنهوض بمجال الصحة في تونس طالب بن خذر بتوفير التجهيزات المتطورة في كافة المستشفيات العمومية وتعزيز خدمات الخط الأول من هذه المؤسسات للحد من ظاهرة الاكتظاظ وكذلك تحفيز وتشجيع الأطباء على العمل في المناطق الداخلية، فضلا عن وضع قوانين صارمة للقضاء على تهريب الأدوية.

ثم تقدم النائب مالك اليرماني رئيس لجنة التشريعات والحقوق من ولاية نابل بورقة سياسية ثالثة حول الحقوق والتشريعات الخاصة بحماية الطفولة تضمنت العديد من المقترحات والتصورات كتنقيح مجلة حماية الطفل مع ما يتماشى والدستور الحالي للبلاد داعيا إلى ضرورة الإسراع في إصلاح المنظومة التربوية وتشريك الأطفال فيها، وتدعيم التربية النظامية (الأنشطة الثقافية) كرافد أساسي للتربية الرسمية، مشددا على ضمان حق الطفل في النفاذ إلى المعلومة مع مراعاة خصوصية الأطفال ذوي الإعاقة باستخدام طريقة البرايل للمكفوفين واعتماد لغة الإشارة للصم والبكم.

كما دعا اليرماني أيضا إلى إضافة فصول جديدة إلى مجلة الجمعات المحلية تلزم بموجبها البلديات بإحداث المجالس البلدية للأطفال مطالبيا في الوقت ذاته مجلس نواب الشعب بضرورة تشريك ممثلين عن برلمان الطفل عند سن القوانين والتشريعات ذات الصلة بالطفولة.

وبعدها تقدمت النائبة هديل العبيدي، رئيسة لجنة التربية والثقافة والإعلام عن ولاية سيدي بوزيد بورقة سياسية رابع حول المجال التربوي والثقافي والإعلامي التي طرحت من خلالها العديد من المسائل خاصة موضوع الزمن المدرسي وما يطرحه من إشكاليات حول كثرة ساعات التدريس والمواد المدرسية وطريقة توزيعها وكذلك تضخم المحتوى والبرامج وعدم ملائمتها مع متطلبات العصر وإثقال كاهل التلميذ والولي معا.

ثم تطرقت هديل إلى موضوع الإعلام في علاقته بالطفل حيث يعتبر هذا الأخير مادة إعلامية تسويقية مما أدى إلى صورة نمطية للطفل في الإعلام حيث تنصح هذه اللجنة

بالعمل على إعداد وتقديم برامج إعلامية هادفة تتماشى مع حاجيات واهتمامات ومشاكل الطفل وتستجيب لمتطلبات العصر الحالي مع احترام الضوابط الأخلاقية المنظمة لقطاع الإعلام (أخلاقيات المهنة). وفيما يتصل بالجانب الثقافي أفادت النائبة هديل بأن هناك غياب شبه كلي في الأرياف للرسائل الترفيهية والثقافية الخاصة بالطفل مشددة على ضرورة الإسراع في انتداب منشطين مختصين في مجال الطفولة والتنشيط التربوي الاجتماعي بالمدارس الابتدائية والإعدادية والثانوية عبر إرساء شراكة بين الوزارات المعنية.

وبعدها استعرضت ملاك شرميطي، رئيسة لجنة المشاركة في الحياة العامة الورقة السياسية الخامسة حول "مشاركة الطفل في الحياة العامة" والتي أبرزت من خلالها العديد من النقاط التي تتعلق بالمشاركة الفعالة في الشأن العام نذكر منها على سبيل المثال:

- ضرورة تأسيس المجالس البلدية للأطفال وتعميمها على كافة تراب الجمهورية،
- سن قوانين تحمي الطفل في الوسط الريفي وضرورة دعم مشاركته في مختلف مجالات الحياة العامة.
- تشريك الأطفال البرلمانيين أثناء زيارة نواب الجهة خلال أسبوع الجهات لمنحهم الفرصة للتعبير عن آرائهم وطرح مشاغلهم وتفعيل حضورهم ومشاركتهم في الحياة العامة مع تثمين مبادراتهم.

كما أشارت ملاك الشرميطي إلى أسباب عزوف الأطفال ذوي الإعاقة على المشاركة في الحياة العامة نظرا لتجاهل المجتمع لهذه الفئة وعدم اكتراث الأسرة والمحيط الخارجي بهؤلاء الأطفال مما يؤثر عليهم نفسيا واجتماعيا. لذلك دعت الشرميطي إلى إيجاد الحلول العاجلة لإشراك الأطفال ذوي الإعاقة في الحياة العامة وتسهيل اندماجهم اجتماعيا وثقافيا ورياضيا.

وبعد المصادقة بالإجماع على كافة الأوراق السياسية المعروضة على المجلس من قبل رؤساء اللجان البرلمانية، أحال رئيس برلمان الطفل الكلمة لسماع ردود وتدخلات السادة والسيدات، أعضاء وممثلي الكتل البرلمانية المعنية بالحقوق والحريات والشباب والطفولة والمرأة والأسرة للتفاعل والحوار مع كل ما تم طرحه من مشاغل ومقترحات ذات الصلة بالطفولة وحقوق الطفل.

وكان التدخل الأول للسيدة آمنة بن حميد، ممثلة عن كتلة حركة النهضة والتي استهلته كلمتها بإسداء جملة من النصائح العامة للأطفال البرلمانيين مثنية بالدرجة الأولى اجتهادهم وعملهم المنهجي حول كيفية صياغة الأوراق السياسية المطروحة للنقاش، مؤكدة على ضرورة تضمين كل ما ورد بتلك الأوراق من أسئلة ومقترحات

في تقرير مفصل يرفع إلى لجنة المرأة والأسرة والطفولة وكبار السن بمجلس نواب الشعب للنظر والدعم.

أما فيما يتصل بالمجالس البلدية للأطفال، دعت كذلك السيدة آمنة بن حميد إلى ضرورة مشاركة الأطفال البرلمانيين في تلك المجالس مشددة على وجوب تواجد تمثيلية قارة للأطفال في الجهات ويتم ذلك بالتنسيق مع برلمانات الأطفال بالجهة علما وأن المجلس الجهوي يعقد مرة كل ثلاثة أشهر بحضور كافة المسؤولين الجهويين لذلك لا بد من تعزيز حضور الأطفال البرلمانيين تلك الجلسات للمشاركة وإبداء الرأي في كل ما يتصل بشؤونهم.

وبعدها تفاعلت السيدة حليلة الهمامي، النائبة عن كتلة ائتلاف الكرامة مع كل تقدم به الأطفال البرلمانيون من مشاغل ذات الصلة بقطاع الطفولة، مثمنا جديتهم ووعيهم بالمشاكل الحقيقية التي يعاني منها القطاع لا سيما في مسألة الطرح الاعلامي خاصة في علاقته بالطفولة، داعية السيدة الهمامي الأطفال البرلمانيين إلى أن يكونوا صفا واحدا من أجل وحدة البلد والمحافظة عليه والذود عنه، وفي ختام كلمتها، عبرت السيدة الهمامي عن فخرها وسعادتها بأن يترأس برلمان الطفل طفل من نوي الاحتياجات الخاصة.

ثم أحييت الكلمة إلى السيدة سماح ديمق، ممثلة عن كتلة قلب تونس التي عبرت من خلالها عن شكرها ودعمها للأطفال البرلمانيين وتحملهم المسؤولية البرلمانية وكذلك جراتهم في كيفية طرح الموضوعات والمشاكل ذات الصلة بحقوق الطفل وقطاع الطفولة، معبرة عن دعمها لكل المقترحات التي تقدم بها الأطفال البرلمانيون خاصة مقترح وجود الطفل في وسائل الاعلام الذي يجب أن يكون منبر حوار يمكن الأطفال من ايصال آرائهم ومقترحاتهم.

كما شددت السيدة ديمق على ضرورة تواجد الأطفال سواء في المجالس الجهوية أو البلدية، ثم اقترحت أن يعقد الأطفال البرلمانيون لقاء مع كافة أعضاء الحكومة.

أما في كل ما يتصل بإصلاح المنظومة التربوية، فقد اقترحت السيدة ديمق ضرورة بعث استشارة وطنية تنبع من الأطفال يقودها الأطفال البرلمانيون تهدف بالأساس إلى مجابهة آفة الدروس الخصوصية التي أثقلت كاهل التلميذ والولي نفسانيا وماديا. وفي ختام كلمتها أفادت السيدة ديمق سوف يكون هناك تمثيلية في لجنة التشريعات الخاصة بالحقوق والحريات للأطفال وسوف تتم دعوتهم كلما اقتضت الحاجة في الشأن المتعلق بحقوق الطفل والطفولة عامة.

ومنها تفضلت السيدة لمياء جعيدان، ممثلة عن كتلة الحزب الحر الدستوري بتدخل عبرت من خلاله عن سعادتها بهذا اللقاء الذي جمعها بالأطفال البرلمانيين في هذا المنبر الحوارى الذين أتوا ليعبروا من خلاله عن مشاغل وهواجس أطفال تونس بصفة عامة، داعية رئيس برلمان الطفل إلى تقديم كل الورقات السياسية المقترحة من قبل الأطفال إلى لجنة الحقوق والحريات والمرأة والأسرة والطفولة بمجلس نواب الشعب للإشتغال عليها في أعمالها القادمة.

كما نوهت السيدة جعيدان بجدية العمل الذي تقدم به الأطفال البرلمانيون وخاصة الموضوعات المطروحة التي تشيد بكفاءة الأطفال ونضجهم في عملية صياغة الأسئلة ووجهاتهم في التعبير عن مقترحاتهم، التي يجب أن ترفع إلى لجنة التشريعات بمجلس نواب الشعب للمصادقة عليها؛ مشيرة في ذات السياق إلى أن كل النواب المنخرطين في هذه اللجنة يسعون جاهدين على أن تكون أعمال لجناتهم قارة وليست ظرفية.

وبعدها تفضل السيد الجمالي بالضيافي، ممثل عن كتلة المستقبل، بكلمة أفاد من خلالها بأن كل الموضوعات المطروحة من قبل الأطفال البرلمانيين مهمة وتستحق الدعم خاصة مشاغل الأطفال بالجهات على غرار مشاكل التلوث الصناعي والبيئي التي تعاني منه مناطق الجنوب التونسي، ومسألة التمييز الايجابي بين الجهات؛ وكذلك ضرورة إصلاح المنظومة التربوية ومراجعة الزمن المدرسي.

ثم دعى السيد بالضيافي الأطفال البرلمانيين إلى العمل على صياغة تلك المقترحات وتبويبها في شكل قانون خاص يحمى أطفال تونس دون تمييز.

وقد تفاعل جل الأطفال البرلمانيون مع مختلف ردود وإجابات السادة والسيدات رؤساء الكتل البرلمانية بإضافة جملة من التساؤلات والمقترحات حول الانقطاع المدرسي وتأثيره على مستقبل الطفل وكذلك هجرة الأطفال المتميزين (النخبة) وضرورة إدماج الأطفال المنقطعين عن الدراسة بمراكز التكوين المهني.

كما دعوا في ختام هذه الجلسة إلى ضرورة العمل أكثر على إبلاغ مثل هذه التوصيات إلى السلطات الجهوية في مرحلة أولى وذلك عبر مشاركة أعضاء برلمان الطفل في مناقشة مشاريع القوانين التي تهتم بقطاع الطفولة، مقترحين تنظيم استشارة وطنية نابغة من الأطفال البرلمانيين تناقش من خلالها جميع مقترحاتهم.

واختتمت أشغال الجلسة من قبل رئيس برلمان الطفل في الساعة الواحدة ونصف بعد

الزوال.

المقرر: عائشة اجليد، رئيسة مصلحة بنك المعلومات